دعم منعة الدول المضيفة اللاجئين والجهود الإنمائية فيها في سياق الأزمة السورية.

لبنان

عام بعد مؤتمر لندن - ما نفذ حتى الآن

الإيفاء بالتعهدات المالية

بلغ الدعم الذي قدمه الشركاء الدوليون للبنان أكثر من 1.9 مليار دولار أميركي في عام 2016، بما في ذلك المبالغ المتبقية منذ عام 2015. وهدف هذا الدعم إلى مساعدة السوريين والمجتمعات المضيفة في إطار استجابة طارئة للأزمة. وفي حين لا يزال معظم الدعم يرتكز على الاستجابة الطارئة، هناك الآن حاجة إلى بذل جهود إضافية لتوفير تمويل مرن ومتعدد السنوات يتم توجيهه نحو دعم منعة الدول وجهودها الإنمائية تماشيا مع تعهدات مؤتمر لندن. وتمثل آلية التمويل الميسر الذي يديرها البنك الدولي مثالا رئيسيا في هذا الإطار. وأصبحت الأزمة، التي دخلت عامها السابع، ذات طبيعة متعددة الأوجه وطويلة الأمد، و تأثيرها على لبنان لم يسبق له مثيل ولا يمكن إدارته من دون دعم دولي كبير ومستمر. ومن المهم للمضي قدماً (1) أن تتم مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية وزيادة تدفقها، 2) تقديم المنح والقروض التسهيلية على أساس متعدد السنوات لمساعدة لبنان على تحقيق رؤيته للتنمية والاستقرار والنمو الكبير في فرص العمل.

النجاحات

تم إحراز بشكل عام تقدم هام نحو الوفاء بالتعهدات الواردة في إعلان النوايا الذي قدمه لبنان. وأحرزت الحكومة بدعم من المجتمع الدولي تقدما في معالجة أوجه الضعف التي يعاني منها اللبنانيون واللاجئون على السواء. ومنذ انعقاد مؤتمر لندن في شباط / فبراير 2016، اتخذت الحكومة سلسلة من الخطوات لتحسين حماية اللاجئين السوريين وتحسين الفرص المتاحة لهم، بينما تقوم بدعم المجتمعات اللبنانية الضعيفة. إن رفع "التعهد بعدم العمل" والتدابير الأخيرة المتعلقة بإلغاء رسوم الإقامة لقسم كبير من اللاجئين السوريين هما مثلان عن عن هذه الخطوات.

نتائج مؤتمر لندن الرئيسية:

- 194750 سوري و204 آلاف لبناني تم تسجيلهم في التعليم النظامي؛ وتم دعم أكثر من 50 ألف طالب من خلال برامج التعليم غير النظامية. كما قدمت 238 مدرسة فترة دوام ثانية للأطفال السوريين في العام الدراسي 2015-2016، وقامت 313 مدرسة بذلك أيضاً للعام الدراسي 2016-2017.
- استفاد 1.1 مليون شخص من تحسين قدرات البلديات على إدارة النفايات الصلبة؛
- تم تركيب وتحسين أكثر من 200 كم من شبكات إمداد المياه، وحصول 1.2 مليون شخص على مياه نظيفة ومستويات خدمة مناسبة؛
- من خلال المساعدات النقدية، قام الشركاء بضخ 500 مليون دولار أميركي في الأسواق المحلية؛
- قامت الحكومة برفع "التعهد بعدم العمل" واتخذت خطوات ملموسة نحو تسهيل وصول السوريين إلى سوق العمل

اللبناني في القطاعات التي لا يتنافسون فيها مع اللبنانيين، كما قامت بإلغاء رسوم الإقامة لقسم من اللاجئين السوريين.

• وافق لبنان على أول قرضين بشروط ميسرة (خصصت للتعليم وللطرق المحلية)بإدارة من البنك الدولي؛ وقد حصل المشروع الصحي على موافقة مبدئية للتمويل من خلال ألية التمويل الميسر؛

• تصديق البرلمان على عضوية لبنان في لبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

• إمداد 880.746 شخصاً بالمساعدة الغذائية (تحقيق 95% من الهدف).

للمزيد من التفاصيل يمكنكم الاطلاع على وثيقة "مراجعة التقدم المشترك"

برغم كل هذه النجاحات، فإن لبنان الذي يستضيف النسبة الأكبر من عدد اللاجئين للفرد الواحد لم يزل شديد التأثر بالأزمة.

<u>الطريق إلى الأمام</u>

يتعهد الرؤساء، نيابة عن المجتمع المدني ولبنان بما يلي:

- دعم تنفيذ "إعلان النوايا اللبناني" المتفق عليه في مؤتمر دعم سوريا والمنطقة في آذار/فبراير 2016 ، بما في ذلك الصرف الكامل للتعهدات، ومواصلة التمسك وتطبيق "ميثاق الاتحاد الأوروبي ولبنان" بالكامل في سياق الشراكة بين الطرفين
- الإقرار بالتقدم الكبير الذي تحقق منذ مؤتمر دعم سوريا والمنطقة في آذار/فبراير 2016 والاتفاق على الطرق التي يمكن من خلالها الوصول إلى الأهداف المتبقية كما جاء في هذه الوثيقة.
- دعم اللجنة التوجيهية رفيعة المستوى لتنسيق المساعدة وغيرها من الآليات المحلية والدولية. الاتفاق على الأولويات والأهداف المشتركة، بما في ذلك تحقيق الاستقرار والتنمية كمتابعة لإعلان النوايا في مؤتمر لندن ووثيقة مخرجات بروكسل في الفعاليات الدولية ذات الصلة خلال العام المقبل؛
- إعادة التأكيد على الإلتزام بهدف لندن و (RACE 2) المتمثل بتوفير التعليم لجميع الأطفال، بما في ذلك دفعة جديدة كبيرة نحو التدريب غير النظامي والمهني كطريق نحو التعليم النظامي، وذلك من أجل الوصول إلى الجزء المتبقي من الأطفال المقدر عددهم بحوالي 126732 طفل من الأعمار بين 5 إلى 17 والذين لا يحصلون حاليا على أي شكل من أشكال التعليم. إن ضمان توفير التعليم للجميع مساوي بالأهمية لتحسين نوعية الأنظمة وتطبيقها، كما ذكر في خطة (RACE 2) التي تتطلب التمويل الكامل بمقدار 350 مليون دولار سنوياً للتمكن من تطبيقها
- المشاركة بنشاط في تهيئة الظروف اللازمة لحل أزمة اللاجئين في لبنان التي تمكن اللاجئين من العودة إلى بلدهم وفقا للقانون الدولي ومبدأ عدم الإعادة القسرية .وإذ نذكر بنتائج مؤتمر لندن، أكدت حكومة لبنان من جديد أن الحل الدائم الوحيد الذي يجري اتباعه بالنسبة للنازحين السوريين في لبنان هو عودتهم الآمنة إلى بلدهم الأصلي، بما في ذلك أثناء فترة الانتقال، وفقا لقواعد القانون الدولي واجبة التطبيق، ومبدأ عدم الإعادة القسرية، ومراعاة مصالح البلد المضيف.

يليتعهد الرؤساء، نيابة عن المجتمع المدني بما يلي

- التأكيد على التضامن مع لبنان والدعم الثابت، والإشادة بالتقدم الممتاز الذي أحرزه لبنان فيما يتعلق بالتعهدات الواردة في بيان نوايا الحكومة اللبنانية الذي قدم في لندن؛
- الإقرار بمساهمة لبنان في تحقيق الصالح العام عالمياً والصلة بين قدرة لبنان على مواصلة استضافة أكثر من مليون لاجئ مع النهوض تحقيق الاقتصادي في لبنان في نفس الوقت؛
- دعم رؤية لبنان المتعلقة بتحقيق الاستقرار والتنمية؛
- مواصلة تقديم الدعم للمجتمعات المضيفة واللاجئين؛
- تكثيف الجهود الرامية إلى خلق فرص العمل للمجتمعات الأكثر حرمانا بما في ذلك اللاجئين؛
- تعزيز استخدام النقد كوسيلة فعالة وفاعلة لتسليم الدعم من أجل تحقيق فائدة أكبر للاقتصاد اللبناني والمستفيدين؛
- تشجيع تقديم تعهدات مالية إضافية يفضل أن تكون منها التزامات مرنة ومتعددة السنوات، ولا سيما من المانحين الذين لم يقدموا تعهدات لعام 2017 أو بعده؛
- الاعتراف بأن الخسارة التي لحقت بالاقتصاد اللبناني نتيجة الحرب في سوريا تتجاوز الأزمة الإنسانية، وإيجاد مصادر تمويل مبتكرة من خلال توسيع قاعدة المانحين لتشمل مانحين غير تقليديين، من خلال الاستفادة من الصناديق الائتمانية القائمة على سبيل المثال (كصندوق الائتمان المتعدد الأطراف بإدارة البنك الدولي، وصندوق النهوض اللبناني بإدارة الأمم المتحدة، والصندوق الائتماني الإقليمي للاتحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السورية)، وضمان زيادة توفر التمويل الميسر من خلال آلية التمويل الميسر التي يديرها البنك الدولي، بالإضافة إلى خيارات أخرى؛
- تشجيع القطاع الخاص الدولي على الانخراط في مشاريع التنمية في لبنان من خلال زيادة استثمار القطاعين الخاص والعام في البنى التحتية، وخلق فرص العمل، وتقديم خدمات عالية الجودة، ولا سيما من خلال خطة الاستثمار الخارجي للاتحاد الأوروبي؛
- الاتفاق على أن للبنان والدول المجاورة الأخرى القدرة على لعب دور أساسي في إعادة الإعمار في سوريا عندما تتحقق عملية انتقال سياسي حقيقي في سوريا، والتي قد تعود بالفائدة على هذه البلدان أهمها الفوائد الاقتصادية المحتملة؛
- الاعتراف بالخسائر التجارية الناتجة عن إغلاق الحدود البرية بسبب الأزمة السورية، ومواصلة العمل مع الشركاء الدوليين لتعزيز سلسلة القيمة وتحسين جودة ومعايير المنتجات اللبنانية (وبشكل خاص المنتجات الزراعية) لكي يتسنى للمنتجات اللبنانية الاستفادة من الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي وتوسيع إمكاناتها التصديرية على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، ترحب الجهات المضيفة بالاقتراحات اللبنانية تجاه تحقيق هذه الإمكانات ؛
- دعم لبنان وحمايته كنموذج للاعتدال في المنطقة بأسرها.

تتعهد الحكومة اللبنانية بما يلي

- تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لتحفيز النمو، ورفع مستوى الاستثمارات، وتحديث الاقتصاد.

• تنفيذ برنامج استثمارات رؤوس الأموال ذات الأولوية، بما في ذلك التفاصيل المتعلقة بفرص العمل المتاحة للَبنانيين والسوريين. وبهدف جلب الاستثمارات، يضع لبنان آلية لتسهيل الموافقة على المشاريع ذات الأولوية، بما في ذلك آليَات الصناديق الائتمانية ذات المنح والقروض والتمويل الخاص، مثال: تطبيق إجراءات مبسطة

• وضع طرق جديدة مصممة خصيصا لمشاريع الإنفاق الرأسمالي، مثل الشراكة بين القطاع العام والخاص والتمويل القائم على النتائج، تماشيا مع البيان الوزاري اللبناني الصادر في كانون الأول / ديسمبر 2016؛

• تحسين الإطار التنظيمي المتعلق باللاجئين، بما في ذلك ضمان إمكانية التنبؤ بإجراءات تجديد تصاريح الإقامة للاجئين وتطبيقها بالتساوي؛

• الإعلان عن استراتيجية للشباب، بما في ذلك التدريب المهني، تتماشى بشكل وثيق مع احتياجات القطاع الخاص لاستهداف 500 ألف شاب وشابة من الفئات الأكثر تعرضا للخطر؛

• تسهيل أنشطة المنظمات غير الحكومية الدولية من خلال إصدار تصاريح العمل وتأشيرات الدخول وتصاريح الإقامة وتسجيل المنظمات غير الحكومية الدولية وفقا للقوانين والأنظمة اللبنانية السائدة.